

تقييم استخدام الأساليب والتكنولوجيا الحديثة في التجربة الكويتية للتعداد السكاني عام ٢٠١١

مدوح محمد الحطاب^١ ، محمد فتحي عزازي^١ ، إيهاب صادق عبد الله^٢

^١ قسم مسوح الموارد الطبيعية – بمعهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة مدينة السادات

^٢ باحث دراسات عليا بقسم مسوح الموارد الطبيعية – بمعهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة مدينة السادات

مقدمة

تعد الدراسات السكانية وما توفرها عن المعرفة السكانية وخصائص توزيعهم ونموهم وتركيبهم من الأمور المهمة جداً لأي مجتمع سكاني ضمن نطاق أية دولة في العالم فالعنصر البشري هو الغاية والوسيلة في التخطيط سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو أي وحدة مكانية صغيرة لكونه المقرر الحقيقي لحجم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية المختلفة. ومن هنا تظهر أهمية الدراسات السكانية المتعلقة في توزيع السكان وتحركاتهم الجغرافية وخصائصهم المختلفة سواء كانت تلك الدراسات ديموغرافية أو جغرافية أو اقتصادية أو اجتماعية ، ولذلك أولت حكومات دول العالم اهتماماتها الكبيرة بالدراسات السكانية لما لها من دور مهم في التأثير على حياة الإنسان من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية ، فضلا عن اهتماماتها الخاصة بالمتغيرات السكانية وارتباطها الوطيد بخصائص المجتمع وقيمته وتقاليده من خلال السياسات التي تتخذها الحكومات للتدخل في حل مشكلاته أو تغيير اتجاهاتها وتطوراتها . (أ.د/ رشود بن محمد الخريف ٢٠٠٨)

والتعدادات العامة تعتبر من أهم مصادر البيانات السكانية على الرغم من تعدد مصادر البيانات السكانية من إحصاءات حيوية واقتصادية واجتماعية، ومسوح ميدانية، حيث أنها تصور الأوضاع السكانية للدولة ككل في لحظة معينة. ويتعدى نطاق التعداد من حصر السكان ليشمل الوحدات السكنية والمنشآت مما يضاعف من أهمية التعدادات كمصدر للإحصاءات اللازمة لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (د/صبري محمد حمد ٢٠٠٨)

وتتنوع الأثار الإيجابية للتعداد، حيث أن البيانات التي يوفرها والمؤشرات التي يمكن استخلاصها، تمثل رافدا قويا يدعم متخذ القرارات والمخططين في المجالات المتعددة مثل النهوض بمستويات المعيشة والتوزيع العادل للخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية والأمنية بين مختلف المحافظات والمناطق والتطبيق الفعال لبرامج الرعاية الصحية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل مما يدعم مكافحة البطالة والحد من معادلتها وأعداد البرامج السكانية بما يساهم في النهوض بالمستويات والظروف السكانية .

يعتبر التعداد العام للسكان والمساكن من أهم مصادر البيانات الإحصائية، حيث أنه يوفر قاعدة عريضة من البيانات التي تفيد في إعداد وتقييم خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أسس علمية. وقد قامت الإدارة المركزية للإحصاء بدولة الكويت بإجراء التعداد العاشر من سلسلة تعدادات سكان دولة الكويت خلال الفترة من ١٢ أبريل حتى ١٢ مايو عام ٢٠١١، وقد شملت عملية العد جميع الأفراد من مواطنين وغير مواطنين الذين تواجدوا ليلة العد في (٢٠-٢١) أبريل ٢٠١١ (ليلة تمام العد) داخل حدود دولة الكويت .

وقد أجرى هذا التعداد بأسلوب متطور يعتمد على التطبيقات التكنولوجية الحديثة، وذلك بهدف الوصول إلى مستويات عليا من الدقة والتكامل وشمولية البيانات الإحصائية، وقد تمثل هذا التطور في أسلوب جمع ومعالجة البيانات الإحصائية. وسوف يستعرض هذا البحث تعريف بالتعداد وأهدافه وخصائصه وأسلوب تنفيذه وتاريخ الأسناد الزمني وما هو جديد في تجربة دولة الكويت في تنفيذ تعداد السكان لعام ٢٠١٠-٢٠١١ بصفة خاصة. وقد تم الاعتماد على التعداد العام لدولة الكويت ٢٠١١ لأهميته لوضعة ضمن الخطة الاستراتيجية لدولة الكويت وتنفيذه على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لأول مرة في تاريخ التعدادات السابقة

Abstract

Population studies and what they provide about population knowledge and the characteristics of their distribution, growth and composition are very important to any population within the scope of any country in the world. The human element is the purpose and means of planning, whether at the

١ أ.د/ رشود بن محمد الخريف – السكان – المفاهيم والأساليب والتطبيقات، جامعة الملك سعود، الرياض ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

٢ د/صبري محمد حمد – جغرافية السكان – أسس وتطبيقات، كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر ٢٠٠٨ م.

national or regional level or any small spatial unit because it is the real decision of the size of economic and social activities And different urbanism. Hence, the importance of population studies related to population distribution, geographical movements, and their different characteristics, whether demographic, geographic, economic or social, is why the governments of the world have paid great attention to population studies because they have an important role in influencing human life in terms of social, , As well as its concerns about population variables and its strong association with the characteristics, values and traditions of society through the policies taken by governments to intervene in solving their problems or changing their trends and developments. (Prof. Rashoud Bin Mohammed Al-Khareef, 2008)

General censuses are considered to be the most important sources of population data, despite the multiplicity of sources of population data from vital, economic and social statistics, and field surveys, as they depict the demographic situation of the entire country at a given moment. The scope of the census extends beyond the enumeration of the population to include housing units and establishments, which increases the importance of censuses as a source of statistics necessary for the purposes of economic and social development. (Dr. Sabri Mohamed Hamad, 2008)

The positive effects of the census are varied, as the data it provides and the indicators that can be drawn are a strong support for decision-makers and planners in various areas such as improving living standards and equitable distribution of educational, health, social, cultural and security services between different governorates and regions and effective implementation of health and social care programs And the development of human resources and employment opportunities, which supports the fight against unemployment and reduce its equivalence and the number of population programs to contribute to the promotion of levels and conditions Of housing.

The General Population and Housing Census is one of the most important sources of statistical data. It provides a broad base of data that can be used to prepare and evaluate economic and social development plans and programs on scientific grounds. The census was conducted by the Central Administration of Statistics in the State of Kuwait from 12 April to 12 May 2011. The census included all citizens and non-citizens who participated in the enumeration night (20-21 April 2011) Night of Tammam al-Ad) within the borders of the State of Kuwait.

The census was carried out in a sophisticated manner based on modern technological applications, with the aim of achieving higher levels of accuracy, integration and comprehensiveness of statistical data. This development represented the method of collection and processing of statistical data. This research will review the definition of census, its objectives, characteristics, method of implementation, date of support, and what is new in Kuwait's experience in implementing the 2010-2011 census in particular. The general census of the State of Kuwait 2011 has been based on its importance as part of the strategic plan of the State of Kuwait and its implementation at the level of the GCC countries for the first time in the history of the previous censuses

مفهوم التعداد وأهدافه.

تنقسم البيانات السكانية إلى نوعين رئيسيين: الأول ويسمى البيانات الثابتة ويوفر معلومات عن توزيع السكان وخصائصهم، كالنوع والعمر والحالة الزوجية والنشاط الاقتصادي، والحالة العملية، والوضع السكني وغيرها في فترة زمنية محددة. ويمكن تشبيه هذه البيانات بصورة فوتوغرافية (معلوماتية) للوضع السكاني للمجتمع في نقطة زمنية معينة. ويعتبر التعداد والمسوحات بالعينة من أهم مصادر هذه البيانات أما النوع الثاني فهي البيانات غير الثابتة وهي عن حركة السكان مثل المواليد والوفيات، والزواج والطلاق، والهجرة وغيرها وتعتبر التسجيلات الحيوية بأنواعها المختلفة المصدر الرئيسي لهذا النوع من البيانات. إذن فان هناك ثلاثة مصادر رئيسية للبيانات السكانية هي: (التعداد السكاني-الإحصاءات الحيوية (التسجيلات الحيوية) -المسوحات بالعينة)

وتعتبر كل من هذه البيانات مكملاً للآخر فالمسوحات بالعينة تستخدم لتحديث بيانات التعداد خاصة عندما يجري التعداد على فترات زمنية متباعدة من جهة أخرى تستخدم بيانات التعداد أحياناً لتقويم النقص في بيانات التسجيلات الحيوية وهكذا،،،،،

مفهوم التعداد

يرجع أصل كلمة تعداد أو حصر Census في اللغة الإنجليزية - بالرغم من وجود بعض الاختلافات في المعنى بين الحصر والتعداد - إلى الكلمة اللاتينية Censere أي جمع الضرائب أو التثمين، وقد يكون لهذا خلفية تاريخية، تفسر ما عانت منه بعض المحاولات الأولى لحصر السكان من المشكلات، وما توجهه من شكوك وعدم قبول من قبل الكثيرين (Peters & Larkin, 1989)'.¹

يعرف التعداد من قبل هيئة الأمم المتحدة على أنه العملية الكلية لجمع وتصنيف وتبويب المعلومات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية ونشرها لكل الأفراد داخل دولة ما أو منطقة جغرافية معينة في فترة زمنية محددة (U.N.1980)² وبعبارة أخرى فإن التعداد السكاني يتمثل في الحصر الشامل لكل الأفراد في الدولة وجمع المعلومات المتعلقة ببعض خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية. وبهذا فإن العدد الإجمالي لسكان الدولة ليس هو الهدف الوحيد من إجراء التعداد، بل يعتبر التعداد هو المصدر الأساسي للمعلومات السكانية التي تبين حجم السكان وخصائصهم وتوزيعهم على المناطق الجغرافية المختلفة.

أهداف التعداد وإسناده الزمني.

سوف يتم إيضاح أهداف التعداد وإسناده الزمني بشكل مختصر في هذه الأجزاء ألي: -

أهداف التعداد

هناك أهداف وأغراض كثيرة جداً تبرر بل وتحتم أحياناً إجراء التعداد السكاني سيوضح بعضها عن الحديث في استخدامات بيانات التعداد، ولكن يمكن إيجاز هذا الأهداف أو الأغراض فيما يلي:

- 1- تلبية احتياجات الدولة لتوفير البيانات الإحصائية الأساسية كعدد السكان، وخصائصهم، وتوزيعهم الجغرافي لأغراض التخطيط الشامل، سواء على مستوى الدولة أو على مستويات محلية مختلفة، بالإضافة لتوفير البيانات اللازمة لتقويم إنجازات الخطط السابقة، وصياغة السياسات الحكومية في المجالات العديدة كتوزيع الإنفاق الحكومي والمشروعات التنموية بعدالة وفعالية أكثر.
- 2- توفير البيانات اللازمة لإجراء الدراسات والبحوث السكانية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتخصصة - النظرية والتطبيقية .
- 3- إيجاد إطار لتصميم العينات والمسوحات السكانية والاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بإجرائها الجهات الحكومية أو الباحثون في الجهات الأخرى في المجالات المتعددة.
- 4- توفير المعلومات اللازمة عن حجم الفئات السكانية أو أعداد سكان المناطق المختلفة لتحديد حجم التمثيل السياسي في المجالس والهيئات الحكومية على المستوى القومي أو المحلي أو لتحديد المناطق الانتخابية كما في الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول الأوروبية وبعض الدول النامية

ويمكن تلخيص أهمية أهداف التعداد العام لسكان والمسكن ٢٠١١ في دولة الكويت، فيما يلي: -

١. دراسة التغيرات التي حدثت على التوزيع الجغرافي للسكان بالكويت واتجاهات هذا التغير منذ عام ٢٠٠٥.
٢. دراسة نمو السكان الكويتيين وغير الكويتيين والتركيب العمري كل على حدة، وتحديد اتجاهات هذا النمو.
٣. دراسة تركيب السكان وفق بعض خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية مثل المستوى التعليمي الحالة الزوجية، وغيرهما من الخصائص والتعرف على أنماط تركيب الأسرة في المجتمع الكويتي.

¹ PETERS, G. L., & LARKIN, R. P. Population geography: problems, concepts, and prospects Dubuque, Iowa, Kendall/Hunt Pub. Co 1989.

² إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة الشعبة الإحصائية - دليل تقني تعدادات السكان والمسكن 1980

٤. دراسة قوة العمل بالكويت (كويتيون وغير كويتيون) مع تصنيف من هم خارج قوة العمل دراسة التركيب المهني لقوة العمل (كويتيون وغير كويتيون)، بما يساعد في التعرف على مدى مواكبة دولة الكويت للتطورات التكنولوجية الحديثة وتوزيعهم على الأنشطة الاقتصادية.
٥. دراسة توزيع قوة العمل (كويتيون وغير كويتيون) على القطاعات المختلفة (حكومي، مشترك، خاص، تعاوني، عائلي).
٦. دراسة الإعاقة من حيث أنواعها وأسبابها، والتعرف على حجم ذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين) وتوزيعاتهم حسب بعض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية.
٧. التعرف على حجم مستخدمي الحاسب الشخصي وكذلك مستخدمي الشبكة العالمية للمعلومات (الأنترنت) وتوزيعاتهم حسب خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية.
٨. توفير قاعدة عريضة من البيانات التي تساعد على إجراء الدراسات الديموغرافية المختلفة خدمة لا غرض التخطيط الاجتماعي والاقتصادي وإتاحة أطر حديثة للمسوحات الديموغرافية المتخصصة.

الإسناد الزمني:

يعتبر اختيار موعد إجراء التعداد من الأمور المهمة جداً، إذ قد يعتمد عليه نجاح التعداد والحصول على معلومات مفيدة وموثوق بها، لذلك فإنة من الضروري مراعاة عدة أمور منها:

١. أنه من الضروري تفادي إجراء التعداد في المواسم التي يصعب فيها الاتصال بالأسر والمناطق المختلفة، بسبب الأمطار أو الفيضانات أو المواسم ذات الطقس القاسي كالبرد القارس، أو الحر الشديد، بحيث يكون العمل بها صعباً جداً.
٢. أنه من غير المناسب إجراء التعداد في المواسم أو الأوقات التي تتم بها تحركات سكانية غير عادية، كأوقات الحج أو موسم الصيف أو الأعياد الدينية والاحتفالات الرسمية التي تكثر بها التحركات والتنقلات والسفر من مكان ألي آخر داخل الدولة أو خارجها (U.N,1980) ^١ كما لوحظ أثناء إجراء تعداد الكويت أن كثيراً من الأسر قد نزحت بكاملها خلال إجازة الربيع إلي البادية (البر) للإقامة بها أثناء الإجازة والاستمتاع بالطبيعة الصحراوية (الخصري ١٩٧٨ م) ^٢.

- لذلك اتخذت منتصف ليلة ٢٠/٢١ أبريل ٢٠١١ لتكون ليله العد للأسباب التالية:

- ١- توحيد الإسناد الزمني في معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- ٢- تحركات السكان المواطنين والوافدين تكون أقل ما يمكن في ذلك الوقت من السنة.
- ٣- الاستعانة بالمدرسين والعاملين بوزارة التربية قبل انشغالهم في امتحانات نهاية السنة الدراسية
- ٤- الانتهاء من عمليتي العد قبل ارتفاع درجة الحرارة وحدث تقلبات مناخيه.

أما بالنسبة لفترة الحصر، فمن الأمور التي يجب مراعاتها هي أن تكون فترة الحصر قصيرة قد الأماكن لتجنب التكرار أو الحذف أو الأغفال أو النسيان لبعض المعلومات الذي قد يحدث عندما تطول المدة بين الحصر ووقت الإسناد. ولكن يبدو أن لكل شيء ثمنه، فكلما قصرت الفترة تطلب الأمر تجنيد عدد أكبر من القوة البشرية، وتدريبهم والإشراف عليهم (U.N,1980) ^٣.

أسلوب تنفيذ التعداد

هناك أسلوبان أساسيان لإجراء التعداد السكاني، وهما كما يلي،

^١ United Nations, "Principles and Recommendations for Population and Housing Censuses", Department of Economic and Social Affairs Statistics Division, Revision2 New York, 2008

^٢ الخصري، محمد السعدي، مشكلات إجراء التعدادات والمسوح السكانية الخاصة بدول الشرق الأوسط، في: الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا،

الإطار السكاني - جميع البيانات - التحليل الديموغرافي - السكان والتنمية، ١٩٧٨ م

^٣ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأمم المتحدة ١٩٨٠.

١- الأساس النظري/ الرسمي (DE-JURE)

هو حصر الأفراد بحسب أماكن إقامتهم المعتادة، بصرف النظر عن تواجدهم ليلة العد، بمعنى أن أفراد الأسرة المتغيبون لسبب طاري عن أسرهم ليلة العد يعدون مع أسرهم، بينما يستبعد الزائرون والمقيمون بصفة مؤقتة على الأسرة، حيث يتم عدهم ضمن أفراد أسرهم في أماكن إقامتهم المعتادة. وبالرغم من صعوبة تنفيذ هذه الطريقة إلا أنها تعطي صورة أكثر واقعية عن توزيع السكان وأماكن إقامتهم.

٢- الأساس الفعلي (DE-FACTO)

هو حصر الأفراد في أماكن تواجدهم وقت التعداد بصرف النظر عن كونهم من سكان هذا المكان يقيمون فيه بصفة دائمة أو زائرين مقيمين بصفة مؤقتة، وعلى ذلك يعتبر الفرد الزائر المتواجد بالأسرة ليلة العد ضمن أفرادها، ولا يحسب ضمن أفراد أسرته التي يعيش معها بصفة معتادة.

ويمتاز الأساس الفعلي بالبساطة والسهولة في التنفيذ، وفي تلافى احتمالية تكرار العد بينما قد يكون الأساس النظري عرضه لاحتمالات الحذف والإضافة. هذا، وقد اتبع الأساس الفعلي في تعدادات السكان المتعاقبة لدولة الكويت، مع بعض الاستثناءات، التي تتناسب مع الظروف المحلية، ويتطلب تنفيذ التعداد بنجاح إجراء تخطيط جيد لجميع مراحل التعداد، وذلك بوضع خطة زمنية دقيقة تتحدد من خلالها المراحل الرئيسية، والمهام الواجب تحقيقها في كل مرحلة واحتياجات التنفيذ من حيث الفترة الزمنية والطاقات البشرية والتكاليف اللازمة لضمان نجاح هذا المشروع الوطني.

وتحقيقاً لهذا الهدف، فقد بدأت الإدارة المركزية للإحصاء بالتحضير والأعداد لأجراء تعداد السكان والمساكن والمباني والمنشآت لعام ٢٠١٠-٢٠١١ قبل أجرائه بأكثر من عامين، حتى يمكن وضع الخطط التفصيلية، وتصميم و أعداد الاستثمارات وأساليب التنفيذ الميداني والآلي للبيانات ونشرها مع الدراسة المتعمقة لجميع الأساليب المستخدمة في مثل هذه المجالات سواء ما ورد في التوصيات الدولية أو ما اتفق عليه في اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١١ بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، أو تم تطبيقه في تعدادات الدول الأخرى، بإضافة إلى الدروس المستفادة من سلسلة التعدادات السابقة التي قامت الإدارة المركزية للإحصاء بتنفيذها خلال الفترة من (١٩٦٥ : ٢٠٠٥) ويتم تنفيذ التعداد من خلال عدة مراحل متتالية يمكن أجمالها في أربع مراحل رئيسية هي (مرحلة التحضير والتجهيز - مرحلة التنفيذ الفعلي للتعداد - مرحلة أعداد ونشر النتائج التعداد- مرحلة ما بعد التعداد، وتتضمن تقييم نتائج العمل في مراحل التعداد الثلاثة السابقة وأعداد سلسلة من الدراسات السكانية من واقع بيانات التعداد)

الجديد في التعداد العام لدولة الكويت ٢٠١١.

هناك طرق وأساليب جديدة تم اتباعه من الإدارة المركزية للإحصاء في تعداد ٢٠١١ سوف يتم اختصارها في النقاط التالية.

تشكيل لجان لتعداد على المستويين الإقليمي والوطني حيث قسمت إلى :-

١- على المستوى الإقليمي تم تشكيل اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠-٢٠١١ بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

لأول مرة تجري دولة الكويت تعداداً موحداً مع أشقائها دول مجلس التعاون الخليج العربية، وذلك تنفيذاً لقرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثانية والعشرين التي عقدت بمسقط في ديسمبر عام ٢٠٠١ بأن (تجري كل دولة من الدول الأعضاء تعداداً في سنة ٢٠١٠)، ويتم توحيد الفترات الزمنية للتعدادات العامة بحيث تكون عشرية، ويتم إجراءه مستقبلاً كل عشر سنوات، وذلك تحقيقاً لتكامل الإحصائي بين دول المجلس وتوحيد الإجراءات وتوفير النفقات.

٢- على المستوى الوطني: حيث تم تشكيل اللجان التالية:

• اللجنة الوطنية العليا للتعداد.

دعماً للتعاون المشترك بين أجهزة الدولة لإنجاح مشروع التعداد تم تشكيل اللجنة الوطنية العليا للتعداد العام للسكان والمباني والمنشآت لعام ٢٠١٠-٢٠١١ برئاسة رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزير الدولة لشئون التنمية ووزير الدولة لشئون الأسكان المختص بأشراف علي الإدارة المركزية للإحصاء وعضوية ممثلين عن الجهات :- الإدارة المركزية للإحصاء ، وزارة الأعلام ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، وزارة

التربية ، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وزارة المالية ، المجلس الأعلى لتخطيط والتنمية ، الهيئة العامة للمعلومات المدنية ، المؤسسة العامة للرعاية السكنية ، ديوان الخدمة المدنية وغرفة تجارة وصناعة الكويت .
وتختص اللجنة الوطنية العليا للتعداد في إطار رسم السياسة العامة والتوجيه والمتابعة والتنسيق بالمهام التالية:

- (١) اعتماد الأسناد الزمني للتعداد ودراسة ما يترتب على ذلك من إجراءات.
- (٢) أبداء الرأي فيما يعرضه عليها رئيس مشروع التعداد من موضوعات.
- (٣) اعتماد الإجراءات المالية والإدارية ومتابعة سير العمل لتذليل الصعاب التي يواجهها المشروع والعمل على حلها بشكل عاجل وفوري.

• تشكيل اللجنة التوجيهية العليا للتعداد.

في إطار قيام الإدارة المركزية للإحصاء بتنفيذ مشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠ - ٢٠١١ صدر قرار مدير الإدارة المركزية للإحصاء بالإنباء رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٩ بتشكيل اللجنة التوجيهية الفنية المتخصصة بهدف متابعة ومراقبة إنجاز مشروع التعداد العام لدولة لعام ٢٠١٠-٢٠١١ برئاسة مدير الإدارة المركزية للإحصاء وعضوية سبعة أعضاء من المتخصصين والخبراء من جهات حكومية عديدة.

امتد عمل اللجنة ألي أكثر من عام حتى نهاية العمل بالمشروع وقد حدد القرار الصادر بتشكيل اللجنة اختصاصاتها في الآتي: -

- (١) دراسة وإعادة تقييم الأعمال والخطط السابق وضعها لتنفيذ مشروع التعداد العام، وتقديم التوصيات اللازمة في هذا الشأن على أسس عملية مدروسة.
- (٢) دراسة الشروط المرجعية للممارسات الخاصة بمشروع التعداد العام وأبداء الملاحظات بشأنه.
- (٣) دراسة ووضع الخطط اللازمة لتنفيذ المشروع الإسترشادي والتعداد التسجيلي.
- (٤) القيام بزيارات ميدانية للجهات ذات الصلة بالمشروع.
- (٥) عقد اجتماعات دورية لمناقشة المستجدات بشأن مشروع التعداد.

وقد قامت اللجنة بتكليف عدد من أعضائها لقيام كل منهم باتخاذ قرارات تنفيذية في أعمال محددة تخص التعداد. كما قامت اللجنة بعقد أكثر من (٥٥) اجتماعاً تنسيقياً لمتابعة وتنفيذ مشروع التعداد لعام ٢٠١١، استعرضت فيها أهم ما تم من أعمال ومناقشة تقارير الشركات ومتابعة العمل الميداني وغير ذلك. ولقد كونت اللجنة العديد من اللجان والفرق الفرعية التي ساعدتها على القيام بأعمالها.

تطوير تصميم ومحتوى استمارة تعداد السكان والمساكن ٢٠١١.

يتميز تعداد السكان والمساكن ٢٠١١ عن غيره من التعدادات السابقة، حيث أن تصميم محتوى الاستمارة، قد اشتمل على بيانات عن السكان وخصائصهم الديموغرافية والاقتصادية، وكذلك بيانات عن المسكن من حيث النوع، وجملة عدد الغرف وعدد الغرف المخصصة للنوم، ومصدر مياه الشرب الرئيسية، ونوع تبريد الهواء، وكيفية حيازة المسكن فضلاً عن أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك لوجود ترابط وثيق بين تعداد السكان وتعداد المساكن فالتعدادان يشكلون عملية إحصائية واحدة.

وعلى ضوء ذلك تم أعداد استمارة تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١١ لدولة الكويت وفقاً لهذا النهج مع مراعاة الاعتبارات الأخرى التالية: -

- ١- مراعاة سلة البيانات التي أعدتها اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠ بدولة مجلس التعاون الخليجي.
- ٢- متطلبات الدولة ومختلف قطاعاتها من البيانات التي يمكن توفيرها من خلال التعداد العام للسكان والمساكن.
- ٣- مراعاة التوصيات الدولية بخصوص ما تتضمنه استمارة تعداد السكان والمساكن وخاصة في مجال المؤشرات التي عادة ما تستخدم في المقارنات الدولية.
- ٤- توصيات مجموعة واشنطن للإعاقة وفق المفهوم الجديد، بما يضمن المقارنات الدولية والواقعية وقابلية القياس، في تحديد مجموعة الأسئلة الرئيسية التي تستخدم في التعدادات والتي تغطي محاور النظر والسمع والحركة والفهم والإدراك والتواصل والعناية الشخصية.

- ٥- الخبرة العملية لدول الأخرى من خلال الاطلاع ودراسة نماذج من الاستثمارات المستخدمة في تعدادات عدد من الدولة العربية والأجنبية.
- ٦- الحفاظ قدر الإمكان على السلسلة الزمنية لعدد من البيانات من نتائج تعدادات دولة الكويت السابقة.
- ٧- تبسيط وتحسين عملية التعداد وتقليل عبء الشخص الذي سيتم مقابلته بشرط أن تكون حقول الاستثمار تتضمن متطلبات دول مجلس التعاون الخليجي.
- ٨- تصميم استمارة التعداد متنسقا مع متطلبات التعرف الذكي (ICR).
- ٩- تصميم استمارة التعداد الإلكتروني مع مراعاة عددا من القضايا التقنية وعلي رأسها النظام الأساسي للتعداد الإلكتروني والنظم ذات الصلة مع ضمان سرية ودقة المعلومات للمستخدم.

إسناد مهام معينة إلى مصادر خارجية (Out-Sourcing).

يعتبر التعداد العام للسكان من أضخم المشاريع الإحصائية التي تقوم بها كافة الأجهزة الإحصائية، حيث يستلزم تنفيذه أعداد كبيرة من المشتغلين تفوق طاقة الأجهزة الإحصائية لذا تستعين هذه الأجهزة في جميع دول العالم بمشتغلين من خارج الجهاز الإحصائي لتنفيذ العمل الميداني.

وقد دأبت الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت على الاستعانة مثل باقي الأجهزة في الدولة بقوة عمل من خارج الإدارة المركزية للإحصاء باستخدام الأسلوب المالي والإداري المتمثل في فرق العمل التي تحكمها الإجراءات المطولة مما يؤخر صرف المستحقات بالتعداد.

وفي ضوء ذلك تم إدراج أربعة مشاريع فرعية لمشروع التعداد الرئيسي لتنفيذها من قبل الخدمات الاستشارية التي تقدمها المراكز الاستشارية الوطنية والدولية وشركات القطاع الخاص وتم إعداد الشروط المرجعية لكافة المناقصات والعقود وتم ترسيه وتوقيع العقود لكل من المشاريع (التعداد التسجيلي-إدارة العمل الميداني للتعداد الميداني-الحملة الإعلامية والدعائية للتعداد-خدمات استشارية عالمية لتقديم الدعم الفني).

مركز اتصال التعداد

تعتبر مراكز الاتصالات هي نقطة الاتصال الرئيسية بين الجمهور والقائمين على تنفيذ التعداد، ويكون الدور الرئيسي للعاملين داخل مراكز الاتصال هي: الإجابة على الأسئلة التي ترد من الجمهور ومساعدة المشاركين في استمارات التعداد الذاتي، وتقديم التوجيه بشأن عمليات التعداد الإلكتروني.

وقد قامت الإدارة المركزية للإحصاء بدولة الكويت- ولأول مرة- بإنشاء مركز الاتصال في تعداد الكويت للعمل قبل وأثناء عملية العد، وأسندت عمليات وإدارة مركز الاتصال لشركة تابعة للقطاع الخاص.

التعداد الإلكتروني (E-CENSUS)

بالإضافة إلى أسلوب العد بواسطة المقابلة الشخصية، عن طريق زيارة العداد لمنزل المبحوث، تم تطبيق التعداد الإلكتروني، وجري تكييف أسئلة استمارة تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٠-٢٠١١ إلى متطلبات برمجيات وأجهزة التعداد الإلكتروني، وعلى الرغم من الاختلاف في الأسلوب، إلا أنه تم تطبيق نفس مبادئ وضوح الاستمارة وطولها وطريقة صياغة أسئلتها. وحيث أن عملية التعداد الإلكتروني لا تتيح للعداد بالتواجد للإجابة على الأسئلة، فقد تم بذل جهود إضافية لضمان أن تكون واضحة ودقيقة، ولضمان دقة البيانات كانت الأسئلة في استمارة التعداد الإلكتروني هي نفسها في استمارة التعداد الميداني بدون أية اختلافات، وتم ربط استمارة التعداد الإلكتروني إلى الموقع الإلكتروني للإدارة المركزية للإحصاء بدولة الكويت وغيره من الإجراءات التقنية النموذجية.

ضبط جودة البيانات للعمليات الميدانية

تم تنفيذ عمليات ضمان الجودة للعمليات الميدانية بعده طرق مختلفة، قام المعاون في كل مركز تعداد بفحص ضمان الجودة من خلال مراقبه مقابلات العدادين في الميدان بنسبة ٢٠% في كل يوم، وتم تقديم الملاحظات للعداد فيما يتعلق بأدائه. بعد الفحص الأول، قام مشرف مركز التعداد بمراجعة الاستثمارات للمرة الثانية ثم بإجراء مسح سريع للاستمارات وضمان انه تم تضمين رقم هاتف رب الأسرة.

بعد أن تم تجميع الاستثمارات وأرسالها إلى مكتب المحافظة، قام مراقب المحافظة ومساعدة بمراجعة ثالثة للاستمارات لضمان أن كافة الحقول كاملة وتتضمن رقم هاتف رب الأسرة.

أخيراً تم فحص العلاقات بين الحقول أثناء مرحلة تجهيز البيانات باستخدام القواعد الداخلية التي بنيت في نظام التعرف الذكي، وتم إرسال الاستمارات التي بها أخطاء إلى مركز الاتصال للمتابعة حيث قام موظف المركز بالاتصال برب الأسرة عن طريق الهاتف لتصويب أي تناقضات.

طوال فترة العد، قام مركز الاتصال بالاتصال عشوائياً بحوالي ١٠ % من الأسر التي تم تعدادها في كل يوم ويتحدث الموظف مع رب الأسرة ويسأله ما إذا كان العداد جاء إلى الأسرة بالفعل وقام بمقابلته.

التعداد التسجيلي من واقع السجلات الإدارية

ترجع أهمية إجراء التعداد التسجيلي في دولة الكويت، نظراً لعدم وجود نظام آلي حالياً لمعالجة بيانات السجلات الإدارية مجتمعه، وتوحيد البيانات، فيما بين الأجهزة الحكومية والتنسيق بينها للعمل بأسلوب جديد في توفير البيانات بشكل ديناميكي يتيح لمتخذي القرار سرعة الوصول إلى المعلومة المحدثة.

ورغبة من الإدارة المركزية للإحصاء بدولة الكويت بتجربة إخراج نتائج شبيهة بنتائج التعداد من واقع السجلات الإدارية المتوفرة بعض الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية.

ولبناء نموذج إحصائي تقني للتعداد التسجيلي، قامت الإدارة المركزية للإحصاء بدولة الكويت بأسناد مشروع التعداد التسجيلي لجهة خارجية وهي مركز التمييز في الإدارة بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت.

ويهدف مشروع التعداد التسجيلي إلى ما يلي:

١. جمع البيانات والمعلومات من السجلات الإدارية الحكومية وربطها ضمن قواعد آليها.
٢. تطوير نظام آلي لمعالجة بيانات السجلات الإدارية حسب المعايير والمصطلحات الإحصائية المعتمدة من الإدارة المركزية للإحصاء.
٣. استخراج التقارير الإحصائية وفق متطلبات سلة البيانات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
٤. دعم خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

استخدام التكنولوجيا الحديثة في جمع ومعالجة البيانات.

اتبعت دولة الكويت الأساليب والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في جميع مراحلها المختلفة ومسئولياتها:

١- الأنظمة الجغرافية في تحديث الخرائط وربطها بالبيانات.

الأنظمة والبرمجيات والأجهزة. (الترميز الآلي لتكويد البيانات الوصفية في مراحل معالجة البيانات-استخدام برنامج استيفاء الحقول الخالية ألياً وذلك بعلاقة الحقول مع بعضها-إنشاء مستودع البيانات-استخدام التكنولوجيا الحديثة في معالجة البيانات وذلك باستدعاء صورة الاستمارة من خلال برنامج المعالجة بدلاً من الأسلوب التقليدي لاستخدام السجل)

٢- الدعم الفني والتدريب.

٣- اعتماد نظام التمييز الذكي (ICR) في قراء الاستمارة.

٤- وسائل الترويج والدعاية لأجراء التعداد (التلفزيون-الإنترنت-الرسائل الإلكترونية-وسائل التواصل الاجتماعي).

٥- تصميم نظام لإدارة العمل الميداني وضبط عمله.

٦- نقل وتراسل البيانات ونباء مركز للبيانات Data Center لاستقبال وتخزين البيانات يتضمن مركز اتصال Call Center.

المراجع العربية:-

- أ.د/ رشود بن محمد الخريف ٢٠٠٨ م. - السكان - المفاهيم والأساليب والتطبيقات، جامعة الملك سعود، الرياض ١٤٢٩ هـ -
- د/ صبري محمد حمد ٢٠٠٨ م - جغرافية السكان - أسس وتطبيقات، كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر.

- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأمم المتحدة الشعبة الإحصائية – دليل تنقيح تعدادات السكان والمساكن 1980
- الخضري، محمد السعدي ١٩٧٨ م ، مشكلات إجراء التعدادات والمسوح السكانية الخاصة بدول الشرق الأوسط، في: الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الإطار السكاني – جميع البيانات – التحليل الديموغرافي – السكان والتنمية،

المراجع الأجنبية: -

- PETERS, G. L., & LARKIN, R. P. Population geography: problems, concepts, and prospects Dubuque, Iowa, Kendall/Hunt Pub. Co. 1989.
- United Nations, “Principles and Recommendations for Population and Housing Censuses”, Department of Economic and Social Affairs Statistics Division, Revision 2 New York, 2008.